

اتفاق مكة تحت الضغط:

هل ستواجه تركيا وباكستان الحوثيين؟

ترجمات أبعاد

أغسطس 2026

ترجمة خاصة



اقرأ في التقرير

اتفاق مكة تحت الضغط: هل ستواجه تركيا وباكستان الحوثيين؟ خبراء أجانب في حوار مع « موقع كاليبر »
استيلاء الحوثيين على المخا أعاد تشكيل مسار الحرب في اليمن وحسابات الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر
معضلة باب المندب
هجوم الحوثيين الخاطف يكشف ضعف السعودية ويزيد جرأة إيران
تتبع التكنولوجيا الإيرانية: سلاح الحوثيين الجديد المضاد للطائرات قد يكون منظومة هجينة متسكعة
حسابات طهران الخاطئة في اليمن قد تنقلب عليها
بريطانيا تعزز دعمها الجوي للسعودية، وتساعد مخاطر البحر الأحمر يختبر حدود الدور الأوروبي
حصري: جزيرة صغيرة قبالة اليمن تتحول إلى ورقة استراتيجية مع اتساع حرب إيران
تساعد المخاطر على الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر مع اتساع نفوذ الحوثيين

اتفاق مكة تحت الضغط: هل ستواجه تركيا وباكستان الحوثيين؟ خبراء أجنب في حوار مع « موقع كالبر »

فاديم منصوروف



تُجرّ منطقة الشرق الأوسط سريعًا إلى أزمة جديدة، أشعلها تصعيد في البحر الأحمر أعقب هجمات الحوثيين على بنى تحتية استراتيجية ومدن في السعودية، من بينها الرياض وميناء ينبع.



يشكّل هذا التصعيد تحديًا لتحالف مكة الدفاعي الذي أنشأته السعودية وتركيا وباكستان مؤخرًا، ويقوم على مبدأ «الدفاع الجماعي». وجاء الرد سريعًا؛ ففي مطلع سبتمبر، أفادت صحيفة «تركيا توداي»، نقلًا عن مصادر، بأن باكستان قد تشن غارات جوية على الحوثيين إذا طلبت الرياض ذلك، وفاءً بالتزامات إسلام آباد بموجب اتفاق مكة. ويُتوقع أن تقدّم تركيا أيضًا مساعدة عسكرية للمملكة في إطار الاتفاق.

كذلك، عقد وزراء خارجية تركيا هاكان فيدان، وباكستان إسحاق دار، والسعودية فيصل بن فرحان آل سعود، اجتماعًا على هامش الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

وأصدروا عقب الاجتماع بياناً مشتركاً. وأدان الوزراء هجمات الحوثيين على البنية التحتية في المملكة، وأعلنوا عزمهم عقد اجتماع طارئ لبحث سبل مساعدة الرياض. وفي هذا السياق، يكتسب إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قرار باريس نشر أفراد عسكريين ورادارات وأنظمة دفاع جوي في السعودية لحماية البنية التحتية للنقل والطاقة أهمية خاصة.

فكيف ستتطور الأحداث؟ وما الخطوات التي سيتخذها أعضاء تحالف مكة لردع الحوثيين وتهدة الوضع في البحر الأحمر ومضيق باب المندب؟ طرح خبراء في النزاعات الدولية وشؤون الشرق الأوسط رؤاهم بشأن هذه التساؤلات في تصريحات لموقع كاليير. آذ. كاليير. آذ.

يرى المحلل السياسي القرغيزي إديل أوسمونبيتوف، الخبير في الشؤون الدولية والنزاعات ومدير مركز تحليل العلاقات الدولية، أن اتفاق مكة بين السعودية وتركيا وباكستان، القائم على مبدأ الدفاع الجماعي، يكتسب أهمية خاصة في ظل إجماع عدد من القوى العالمية والإقليمية عن الانخراط المباشر في تسوية النزاعات.

وقال: «فاقمت هجمات الحوثيين على البنية التحتية للطاقة والنقل في السعودية التوتر القائم أصلاً في المنطقة. فقد استولى الحوثيون على ميناء المخا، وسيطروا على عدد من المناطق والجزر الاستراتيجية في محيط مضيق باب المندب. ومع هذا التصعيد، قد تنتقل الآليات المنصوص عليها في اتفاق مكة من الإطار النظري إلى التطبيق العملي. وقد بدأت بالفعل تظهر تقارير عن أشكال الدعم التي قد تُقدّم للمملكة، ولا سيما الدعم الجوي والمساعدة العسكرية التقنية والاستخباراتية واللوجستية. لكن لا يزال من المبكر جداً تحديد حجم أي انخراط عسكري محتمل».

ويرى الخبير أن مسار التطورات المقبلة سيتوقف، من بين أمور أخرى، على موقف الولايات المتحدة. وقال: «ما دامت واشنطن تمتنع حتى الآن عن تدخل مباشر واسع النطاق، وتركز على احتواء إيران عبر العقوبات الاقتصادية، فإن نصيباً كبيراً من مسؤولية المنظومة الأمنية الإقليمية يقع تحديداً على عاتق أعضاء اتفاق مكة. وهناك سيناريوهات عدة محتملة. وأرى أن أحدها قد يكون التفعيل الكامل للاتفاق، بحيث تتخذ الدول الأعضاء خطوات تهدف إلى إعادة فتح مضيق باب المندب ودفع الحوثيين إلى الانسحاب إلى عمق اليمن. وفي الوقت نفسه، لا يمكن استبعاد حرب هجينة طويلة الأمد أو فرض حصار أو التوصل إلى تسوية سياسية».

وشدد أوسمونبيتوف على أن استقرار طرق التجارة يمثل مصلحة وطنية لكل من تركيا والسعودية. كما أن للصين والهند وغيرها من الاقتصادات الكبرى مصلحة في إبقاء المضائق الاستراتيجية مفتوحة. فالاقتصاد العالمي منظومة شديدة التعقيد تعتمد على آليات عبور راسخة، ما يجعل القدرة على التنبؤ واستقرار المناطق الحيوية وطرق النقل أمرين أساسيين.

وقال: «من هذا المنطلق، تكتسب كيفية تسوية الأزمة المحيطة بالممرات البحرية الاستراتيجية في الشرق الأوسط أهمية بالغة، لأن استمرار التوتر في هذه المناطق لن يؤثر على أطراف النزاع المباشرة فحسب، بل سيمتد أثره إلى عدد متزايد من القوى العالمية الأخرى التي ستتكد خسائر أيضاً. وقد يدفعها ذلك إلى اتخاذ تدابير مضادة، ونشهد بالفعل ردود فعل من بعض الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا».

من جهته، لا يتوقع المحلل السياسي الجورجي والخير في شؤون الشرق الأوسط فاسيلي بابافا أن تنفذ الرياض وأنقرة وإسلام آباد عملية عسكرية مشتركة واسعة النطاق ضد الحوثيين، إذ أنشئ تحالف مكة أساساً بوصفه اتفاقاً تقليدياً للدفاع الجماعي، صُمم للتعامل مع الجيوش النظامية والتهديدات التقليدية.

وقال الخير: «لا يلائم الاتفاق تمامًا التعامل مع نمط الحرب غير المتكافئة التي يشنها الحوثيون بدعم إيراني. وأعتقد أن أنقرة وإسلام آباد غير مستعدين لإرسال قوات إلى اليمن أو لتحمل مخاطر المواجهة المباشرة مع طهران، لأسباب عدة. فطول الحدود الباكستانية نسبيًا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقضية بلوشستان، والحاجة إلى التنسيق مع الأجهزة الأمنية الإيرانية في المسائل الأمنية، تجعل أي انخراط باكستاني علني في حملة ضد الحوثيين بالغ الخطورة. أما تركيا، فتفضل الحفاظ على علاقات عملية مع الجمهورية الإسلامية وقنوات تواصل بشأن القضية الكردية. ولهذه الأسباب، من المرجح أن يقتصر انخراط هذين البلدين على توريد الأسلحة وتدريب العسكريين السعوديين وتقديم الدعم الدبلوماسي».

ويرى بابافا أن السعودية ستواصل الدفاع عن بنيتها التحتية بقواتها، لكن بدعم من أطراف خارجية. وينسجم تصريح ماكرون بشأن استعداد فرنسا لنشر أفراد ومعدات عسكرية في المملكة تمامًا مع هذا التوجه.

واختتم قائلاً: «أعتقد أن الوضع مرشح للتحول إلى صراع طويل الأمد منخفض الحدة. فما زال الحوثيون يتمتعون باستقلالية كافية لمواصلة شن ضربات محددة الأهداف، حتى إن تراجع الدعم الخارجي إلى حد ما. وفي نهاية المطاف، لن يحقق أي طرف نصرًا سريعًا وحاسمًا. لذا يواجه الشرق الأوسط صراعًا طويل الأمد، ستكون كلفته الاقتصادية والسياسية مرتفعة على جميع الأطراف».

<https://caliber.az/en/post/mecca-pact-under-pressure-will-turkiye-and-pakistan-confront-the-houthis>

استيلاء الحوثيين على المخا أعاد تشكيل مسار الحرب في اليمن وحسابات الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر

فارح المسلمي

باحث زميل في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



استولت جماعة الحوثيين المسلحة مؤخراً على مدينة المخا الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية في جنوب غربي اليمن، وتقدمت على امتداد ساحل مضيق باب المندب. ويمثل ذلك أهم تحول في السيطرة على الأراضي اليمنية منذ سنوات.

ويهدد هذا الهجوم بإشعال حرب لم تنته رسمياً قط، لكنها أصبحت أقل عنفاً بكثير منذ الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة عام 2022. كما أن تداعيات هذا التطور على المنطقة الأوسع هائلة.

ويمنح الموقع الجديد للحوثيين قدرة أكبر بكثير على التأثير في حركة الملاحة البحرية عبر باب المندب، وهو الممر الضيق الذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر، ومنه بقناة السويس.

وبالاقتران مع تعطيل إيران لمضيق هرمز، باتت إيران وحلفاؤها قادرين على ممارسة الضغط عند اثنين من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم.

كما شن الحوثيون هجمات على السعودية استهدفت منشآت للطاقة، وأفادت تقارير بسقوط جرحى مدنيين جراء تلك الهجمات. ويمثل ذلك تصعيداً في الصراع، ويطرح تساؤلات أمام الرياض وحليفتها الولايات المتحدة.



تشرذم المعسكر المناهض للحوثيين في اليمن

دفعت قوات الحوثيين، التي تسيطر على معظم أنحاء غرب اليمن، بقواتها سريعًا جنوبًا على امتداد ساحل البحر الأحمر خلال الأسبوع الماضي. وانسحبت القوات الموالية للحكومة، فيما استولى الحوثيون على المخا والمناطق المحيطة بها، إضافة إلى الجزر القريبة.

استفاد الحوثيون من عنصر المفاجأة والاستعداد العسكري، لكن الهجوم كشف أيضًا عن حالة التشرذم التي يعاني منها المعسكر المناهض لهم.

وتعاني القوات الموالية للحكومة ضعفًا في التنسيق. وتتألف القوى المناهضة للحوثيين من جماعات مسلحة مستقلة ومتعددة، سبق أن تلقت الدعم من رعاة إقليميين مختلفين، ولها طموحات سياسية متنافسة. ولم تنجح المحاولات السعودية، منذ مطلع عام 2026، في جمع هذه القوى ضمن هيكل قيادة أكثر اتساقًا، أو في إنهاء سنوات من التشرذم.

في المقابل، استغل الحوثيون فترة الهدوء النسبي التي أعقبت هدنة عام 2022 لتجنيد الأفراد وتعبئتهم، وتحسين إنتاج الأسلحة محليًا، وتوسيع قدراتهم الصاروخية وقدراتهم على استخدام الطائرات المسيّرة. ونتيجة لذلك، أصبحت قدراتهم في عدة مجالات أكثر تقدمًا من قدرات القوات الحكومية.

باب المندب والبحر الأحمر والقرن الأفريقي

يتمثل السؤال الدولي العاجل في ما يعتزم الحوثيون فعله مستفيدين من موقعهم عند باب المندب.

وكان الحوثيون قد أكدوا سابقًا أنهم لا ينوون فرض رسوم عبور رسمية على السفن المارة عبر باب المندب. وينبغي التعامل مع هذه التأكيدات بحذر، إذ تشير بعض المؤشرات إلى أنهم يتقاضون، منذ بدء هجماتهم على الملاحة في البحر الأحمر عام 2023، مبالغ غير رسمية من بعض وكالات الشحن مقابل ضمان المرور الآمن.

وقال الحوثيون أيضًا إنهم يستهدفون في البحر الأحمر السفن المرتبطة بالسعودية وحدها. لكن ملكية السفينة التي تنقل النفط السعودي أو تشغيلها أو تمويلها أو التأمين عليها أو استئجارها قد تعود إلى شركات في دول عدة، كما قد تكون السفينة متجهة لتسليم بضائع أو نفط إلى دول مختلفة.

لذلك، تتجاوز المصالح التجارية التي تمسها هجمات الحوثيين على الملاحة المرتبطة بالسعودية حدود المملكة بكثير، وتمتد إلى أوروبا والصين.

كما أن تقدم الحوثيين يعيد تشكيل الحسابات الأمنية للدول صاحبة المصالح الاستراتيجية في القرن الأفريقي.

وتبعد جيبوتي نحو 20 كيلومترًا فقط عن جزيرة بریم، التي تفيد تقارير بأن الحوثيين يسيطرون عليها. وهذا يضع جماعة مسلحة تتنامى قدراتها في مجال الطائرات المسيّرة والصواريخ والعمليات البحرية على مقربة شديدة من دولة تستضيف قواعد عسكرية أميركية وصينية وفرنسية وإيطالية ويابانية. ولدول أخرى، منها تركيا والإمارات العربية المتحدة، مصالح أمنية وتجارية مهمة في المنطقة.

ومن المرجح أن تحسب جماعة الحوثيين خطواتها حاليًا ضمن مسار من التصعيد المنضبط: تحويل الزخم العسكري إلى نفوذ سياسي واقتصادي من دون استثارة رد دولي واسع بما يكفي لعكس مكاسبها. لكن لم يعد ممكناً التعامل مع اليمن بوصفه ساحة صراع بعيدة.

ترامب أمام خيار صعب

توعدت السعودية بالرد على هجمات الحوثيين على أراضيها. ووقّعت الرياض مؤخراً معاهدة دفاع متبادل مع تركيا وباكستان، لكن لا يبدو أنها طلبت علناً المساعدة من أي منهما.

وتوصلت الولايات المتحدة، الحليف الوثيق للسعودية، إلى هدنة مع الحوثيين في مايو 2025، بعدما شنت غارات جوية على الجماعة ردًا على هجماتها على الملاحة في البحر الأحمر.

ويضع التقدم الأخير للحوثيين الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمام معضلة صعبة. فترامب تربطه علاقة وثيقة بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وللولايات المتحدة مصلحة أساسية في أمن السعودية. وفي الوقت نفسه، لدى واشنطن دوافع قوية لتجنب استئناف الحرب المباشرة مع الحوثيين.

وتشجع الهدنة القائمة الطرفين على ضبط النفس. فالحفاظ عليها يجنب الولايات المتحدة، من وجهة نظر ترامب، مواجهة عسكرية أخرى مكلفة في الشرق الأوسط، في وقت لا تزال فيه منخرطة في أزمة مضيق هرمز.

وللحوثيين بدورهم دوافع قوية لتجنب الانجرار إلى صراع مع الولايات المتحدة. فقد ألحقت الحملة الجوية الأميركية عام 2025 أضرارًا جسيمة بالجماعة، وليس من مصلحتها استثارة حملة مماثلة.

وينشأ عن ذلك وضع غير مألوف: لدى واشنطن والحوثيين أسباب تدفع كلاهما إلى تجنب مهاجمة الآخر، حتى مع تكثيف الحوثيين الضغط على أحد أقرب شركاء الولايات المتحدة في المنطقة.

لكن هذا التوازن قد لا يصمد. فإذا صعد الحوثيون هجماتهم على الأراضي السعودية، ولا سيما إذا حاولوا تنفيذ توغلات برية محدودة عبر الحدود، فقد تجد واشنطن نفسها منجّرة إلى المواجهة.

اليمنيون يتحملون الكلفة الأكبر

وسط التداخليات الجيوسياسية، قد يغيب عن الأنظار أكثر مآلات تجدد الحرب وضوحًا: أن اليمنيين أنفسهم سيكونون أشد المتضررين.

يدخل البلد هذه المرحلة من الصراع بمؤسسات منقسمة، واقتصاد دمرته حرب امتدت لأكثر من عقد، وتراجع في الدعم الإنساني الدولي.

وفي تعز وحدها، أفادت التقارير بنزوح نحو 50 ألف شخص منذ 3 سبتمبر. أما في المخا، فتثير التذاعيات الإنسانية قلقًا بالغًا. فمع انهيار المرافق الصحية أو تعذر الوصول إليها، تشير تقارير إعلامية محلية إلى أن أكثر من 240 امرأة حاملًا في المنطقة قد يضطرن إلى الولادة من دون رعاية طبية.

كما أن أي اضطراب إضافي في عمل الموانئ وحركة النقل عبر الطرق وسلاسل الإمداد سيرفع أسعار الغذاء والوقود وتكاليف النقل في بلد يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الواردات.

ومع أن البعد الدولي الجديد للحرب في اليمن يعزز أهمية البلاد الاستراتيجية عالميًا، فإنه ينبغي ألا يصرف الأنظار عن معاناة اليمنيين العاديين.

الحاجة إلى نهج دولي متسق

اعتادت الحكومات تناول المفاوضات بين السعودية والحوثيين، والأمن البحري، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمن، والحوار مع إيران والحكومة اليمنية، وأمن الملاحة في البحر الأحمر، كلا على حدة. لكن الاستمرار في هذا النهج بات أكثر صعوبة.

أصبح الحوثيون قادرين على التأثير في الملاحة العالمية وأسواق الطاقة وأمن الخليج والقرن الأفريقي وحسابات القوى الكبرى. لذلك، تبرز الحاجة إلى نهج دولي أكثر اتساقًا.

وينبغي أن يشكّل التصعيد الأخير تحذيرًا لدول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص. فلم يبلور المجلس سياسة متسقة بشأن اليمن، في ظل الخلافات بين دول الخليج وتباين علاقاتها بالفصائل اليمنية. لكن التقدم الأخير للحوثيين يؤثر في دول المجلس جميعها، ما يستدعي نهجًا خليجيًا مشتركًا.

وينبغي للتطورات الأخيرة أيضًا أن تدفع إلى إعادة النظر في إمكان احتواء الحوثيين عبر سلسلة من التفاهات الطرفية. فقد تحمي اتفاقات الأمن البحري الثنائية سفن دولة بعينها، وقد تهدئ المفاوضات جبهة واحدة مؤقتًا، فيما تحد الضربات العسكرية من قدرات محددة.

لكن هذه المقاربات تُطبّق كلٌّ منها بمعزل عن الأخرى، في حين لا تفصل جماعة الحوثيين بين أدوارها المختلفة. فهي تمارس في الوقت نفسه دور سلطة حاكمة، وجهة مسلحة، وحليف إقليمي لإيران، وقوة متزايدة التأثير في الأمن البحري.

وعليه، يتمثل التحدي الرئيسي أمام صناع السياسات في تحديد ما إذا كانت الأطراف الإقليمية والدولية مستعدة لبلورة نهج متسق تجاه اليمن، يربط التسوية السياسية فيه بالقضايا الأمنية الأوسع في الخليج والبحر الأحمر والقرن الأفريقي. وفي نهاية المطاف، فإن تجاهل أزمة اليمن لا يعني احتواءها؛ فتحولها إلى أزمة دولية ليس سوى مسألة وقت.

<https://www.chathamhouse.org/2026/09/transformed-has-mocha-capture-houthis-sea-red-geopolitics-and-yemen-war>

معضلة باب المندب

ألكسندرا شارب

كاتبة نشرة «وورلد بريف» في مجلة «فورين بوليسي»



سيطرة الحوثيين على ميناء في البحر الأحمر تقرب طهران من بسط نفوذها على ممر مائي حيوي آخر.

سقوط المخا

استولى الحوثيون في اليمن على مدينة المخا الساحلية الاستراتيجية المطلّة على البحر الأحمر، في إطار سعيهم للسيطرة في نهاية المطاف على مضيق باب المندب. وأجبر الهجوم البري الواسع القوات المتحالفة مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والمدمومة من السعودية على الانسحاب، وأثار مخاوف من انتهاء الهدنة الهشة المبرمة عام 2022 رسميًا وعودة اليمن إلى حرب شاملة.

وتجدد القتال بين الحوثيين والقوات اليمنية في يوليو، بعدما حاول التحالف العسكري بقيادة السعودية منع طائرة تقل حوثيين عائدين من طهران من الهبوط في مطار صنعاء الدولي. ومنذ ذلك الحين، تبادل الطرفان هجمات مكثفة، شملت غارة سعودية على سجن يديره الحوثيون، أسفرت عن مقتل 23 شخصًا على الأقل، وهجومًا حوثيًا استهدف مناطق متفرقة من السعودية في اليوم نفسه، وأسفر عن إصابة أكثر من 70 شخصًا.

وحظيت المعارك العنيفة حول المخا في الأيام الأخيرة باهتمام دولي خاص، وسط مخاوف واسعة من أن تقرب سيطرة الحوثيين على الميناء إيران خطوة أخرى من بسط نفوذها على ممر مائي حيوي آخر.

فمنذ أشهر، تعرقل القوات الإيرانية فعليًا مرور معظم حركة التجارة عبر مضيق هرمز، الذي كان يمر عبره نحو خمس إمدادات العالم من النفط والغاز الطبيعي. وقد أجبر ذلك السفن على الاعتماد بدرجة أكبر على مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن.

لكن إذا حوّل الحوثيون، وهم جماعة مسلحة مدعومة من إيران وتعمل بالوكالة عنها، باب المندب إلى نقطة اختناق ثانية، فقد تفتح طهران جبهة جديدة في الحرب عبر المضيق، ما يزيد الضغط على سوق الطاقة العالمية المضطربة أصلاً. وتقع المخا على بُعد أقل من 50 ميلاً من باب المندب. وقد تجاوز سعر خامي برنت وغرب تكساس الوسيط 100 دولار للبرميل، عقب هجوم الحوثيين.

وقال ماجد المذحجي، الشريك المؤسس لمركز صنعاء، لكيث جونسون من «فورين بوليسي»: «قد يمثل هذا تحولاً استراتيجياً كبيراً. فسقوط المخا، وما يصاحبه من تزايد احتمال سيطرة الحوثيين على باب المندب، سيتيح لهم تحويل الضغط المتقطع على الملاحة إلى تهديد مستمر، بتكلفة تشغيلية أقل بكثير».

ولا تزال الخطوات المقبلة غير واضحة. ويرى بعض الخبراء أن الحوثيين قد يسعون إلى السيطرة على جزيرة بريم اليمنية، الواقعة عند أضيق نقطة في المضيق، ما يجعلها موقعاً حاسماً للتحكم في حركة الملاحة. وقد وصلت الجماعة بالفعل إلى جزر حنيش في البحر الأحمر. لكن السيطرة على بريم ستمنح الحوثيين موقعاً شبيهاً بموقع إيران في جزيرة لارك، التي تستخدمها طهران لمراقبة حركة الملاحة العالمية وتنفيذ أنشطة عسكرية.

وحذرت باكستان إيران يوم الأربعاء من ضرورة كبح تحركات الحوثيين، وإلا فقد تتسبب طهران في تفعيل ترتيبات دفاع مشترك تضم الرياض وأنقرة وإسلام آباد.

<https://com.foreignpolicy/2026/09/10/-el-bab-sea-red-port-mokha-yemen-houthis/hormuz-strait-arabia-saudi-iran-mandeb>

هجوم الحوثيين الخاطف يكشف ضعف السعودية ويزيد جرأة إيران

سامية نخول وتيمور الأزهرى



ملخص

- تقدم الحوثيين يشكّل مكسباً استراتيجياً كبيراً لإيران.
 - القوات المدعومة من السعودية تنهار مع استيلاء الحوثيين على مواقع رئيسية.
 - واشنطن تحجم عن التدخل، ما يثير الشكوك بشأن الضمانات الأميركية.
 - يعزز موطئ قدم الحوثيين قرب باب المندب نفوذ إيران الإقليمي.
 - تسارع الرياض إلى البحث عن شركاء مع تناؤل خياراتها.
- مُنيت السعودية بأقصى انتكاسة لها في اليمن منذ سنوات، إثر استيلاء الحوثيين على مواقع مطلّة على مضيق باب المندب، في تطور كشف عن إخفاقات استخباراتية وانهيار حلفائها اليمنيين وحدود الحماية الأميركية.
- ودفع تقدم الحوثيين على طول ساحل البحر الأحمر، واستيلاؤهم على جزر عند مدخل المضيق، وهو شريان حيوي لإمدادات النفط العالمية، المملكة إلى الإسراع في طلب الدعم، في وقت توسّع فيه إيران وحلفاؤها نطاق نفوذهم.

وقال مسؤولون كبار ومصادر غربية وإقليمية ويمنية إن اختراق الحوثيين جاء نتيجة عوامل عدة، منها الانقسامات العميقة بين الفصائل اليمنية المناهضة لهم، وتولي منظومة قيادة تقودها السعودية ولم تُختبر من قبل مهام الإشراف بدلًا من الإمارات، ومحدودية الدعم الجوي السعودي، والتقليل من شأن استعدادات الحوثيين.

وقال دبلوماسي إن الحوثيين حشدوا بهدوء نحو 100 ألف مقاتل، متفوقين عدديًا بفارق كبير على القوات المقابلة، وأضاف: «لم ينتبه أحد، بمن فيهم السعوديون، إلى هذا الحشد، وأسأوا تقدير نوايا الحوثيين».

ووصف نيل كويليام، الزميل في مركز تشاتام هاوس للأبحاث في لندن، الهجوم بأنه إخفاق استخباراتي فادح، قائلًا: «ببساطة، لم يلتقطوا الإشارات. لم يروا المؤشرات».

وأضاف المحلل السياسي اليمني فارح المسلمي: «فوجئ السعوديون في اليمن».

وحقق انهيار القوات المدعومة من السعودية مكسبًا آخر للحوثيين يتجاوز السيطرة على الأراضي؛ إذ استولوا على مخزون كبير من الأسلحة المتطورة التي رُوِّدَت بها الولايات المتحدة والسعودية تلك القوات، وتركها وراءها أثناء انسحابها.

وبحسب مصادر إقليمية، يُرجَّح أن تعزز هذه الغنائم القدرات العسكرية للجماعة، وتوفر لها معلومات استخباراتية قيّمة عن معدات خصومها، وترسخ الانطباع بأن السعودية مُنيت بهزيمة مذلة.

وقال عبد الخالق عبد الله، المحلل السياسي في الإمارات العربية المتحدة: «كانت القوات الحكومية اليمنية أشبه ببناء من ورق. لم تقاوم إطلاقًا. إطلاقًا».

وكشفت الانتكاسة أيضًا عن محدودية الدعم الدولي المحتمل لهجوم مضاد. وقال مسؤولان غربيان إن الولايات المتحدة والدول الأوروبية غير مستعدة لتقديم دعم عسكري مباشر، وإن واشنطن وحلفاءها لم ينضموا حتى إلى تحالف الدفاع البحري بقيادة السعودية الذي أعلن عنه في يوليو.

ولم يرد مسؤولون سعوديون على طلب التعليق على هذا المقال.

انهيار الحلفاء وتردد الشركاء

بعدما بسط مقاتلون مدعومون من إيران سيطرتهم على أراضٍ تتيح لهم تهديد صادرات النفط السعودية والملاحة في البحر الأحمر، توجّه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى القاهرة طلبًا للمساعدة في احتواء التداعيات، بعدما امتنعت واشنطن عن التدخل.

وقالت مصادر إقليمية إن الرياض أرادت من مصر أن تشارك في العمليات في البحر الأحمر، مستحضرة تدخل القاهرة عام 2015، حين ساعدت قواتها البحرية والجوية في تأمين باب المندب. ولم يتضح على الفور ما إذا كانت القاهرة ستوافق.

ولم ترد وزارة الخارجية المصرية فورًا على طلب التعليق بشأن ما إذا كان الأمير محمد بن سلمان قد طلب دعمًا عسكريًا مصريًا.

ويبدو أن الحوثيين يوظفون مكاسبهم أيضًا للضغط من أجل انتزاع تنازلات سياسية أوسع.

وقال دينيس روس، المفاوض الأميركي السابق، إن الجماعة تريد من الرياض رفع القيود المفروضة على ميناء الحديدة ومطار صنعاء، وتقديم تعويضات عن الحرب، وتقليص دعمها للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

وأضاف روس: «لا أعتقد أن السعوديين قادرين على تلبية مطالب الحوثيين بسهولة».

وقال مسؤول خليجي إن خيارات السعودية تتضاءل. فالسماح للحوثيين بترسيخ مكاسبهم يهدد بتحويل انتصاراتهم التكتيكية إلى نفوذ استراتيجي دائم، فيما قد يدفع رد عسكري أوسع الجماعة إلى شن هجمات في عمق المملكة.

وأضاف المسؤول: «إذا لم تُكَبِّدوا الحوثيين خسائر كافية، فستصبحون رهائن لهم».

ويُوسَّع الحوثيون، عبر سيطرتهم على الأراضي المحيطة بباب المندب، الواقع بين اليمن في شبه الجزيرة العربية وجيبوتي وإريتريا على الساحل الأفريقي، نطاق نفوذهم الإقليمي، ويقرَّبون القرن الأفريقي من متناول شبكاتهم اللوجستية وشبكات التهريب.

وإلى جانب نفوذ إيران على مضيق هرمز، وهو ممر حيوي آخر لإمدادات الطاقة العالمية، يمنح هذا التمرکز طهران وحلفاءها نفوذًا على اثنين من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية.

وتعثرت استراتيجية الأمير محمد بن سلمان في السياسة الخارجية، القائمة على السعي إلى إرساء الاستقرار في المنطقة عبر التهدة مع إيران، منذ اندلاع الحرب الأميركية الإيرانية. وفي الوقت نفسه، تواجه أجدته للتحويل الاقتصادي ضغوطًا متزايدة، ما يزيد الأعباء على الحاكم الفعلي للمملكة.

وكشف غياب المساعدة العسكرية الغربية في اليمن، وعدم مشاركة القوى الغربية في تحالف دفاعي شكل حديثًا، حدود قدرة الرياض على حشد الدعم في وقت تعاني فيه ضعفًا شديدًا. ويبدو أن خصوم الرياض تفوقوا عليها في المناورة، فيما لم يقدم لها حلفاؤها ما كانت تأمله منهم

فخ اليمن

كشف هجوم الحوثيين عن ثغرة في الاستراتيجيتين السعودية والأميركية؛ فبينما ركزت واشنطن وحلفاؤها على احتواء إيران مباشرة، وسَّعت طهران رقعة المواجهة بفتح جبهات تمتد من العراق إلى البحر الأحمر، واتخذت من منشآت الطاقة ومسارات الملاحة والجماعات الحليفة أدوات للضغط.

ولا تقتصر التداعيات الأوسع لاختراق الحوثيين على الضربة التي وجَّهها إلى السعودية، بل تشمل أيضًا الزخم الذي أعاده إلى النفوذ الإيراني في المنطقة، بعد الانتكاسات الكبيرة التي مُني بها حلفاء إيران في غزة وسوريا ولبنان.

وقال فارغ المسلمي إن ذلك يمثل «مكسبًا لإيران من كل النواحي».

ويرى بعض المحللين السياسيين أن الأثر الأعظم يكمن في تردد واشنطن في مساندة حليفتها أكثر مما يكمن في الانتكاسة الميدانية نفسها. ويقولون إن هذا الموقف شجّع خصوم الولايات المتحدة، وأضعف نفوذ الرياض، وعزَّز الشكوك بشأن موثوقية الضمانات الأمنية الأميركية. ووصف المسلمي امتناع واشنطن عن المساعدة في الدفاع عن الأراضي السعودية بأنه «أكبر تخل عن التفاهم السعودي الأميركي» منذ عقود.

وقال: «الأميريكيون يقولون: لا. لم يسبق أن خضع هذا النوع من التفاهم بين الرياض وواشنطن لاختبار كالذي يواجهه الآن».

ويساعد تاريخ اليمن الطويل في صدّ القوى الأجنبية، من مصر في ستينيات القرن الماضي إلى السوفييت، ثم الولايات المتحدة والسعودية في الآونة الأخيرة، على تفسير محدودية النتائج التي قد تحقّقها الرياض من البحث عن شركاء.

ويبدو أن عددًا قليلًا من القوى الإقليمية مستعد للانخراط بدرجة أكبر في صراع أحبط مرارًا محاولات التدخل الخارجي، حتى بات يُعرف بأنه مقبرة للطموحات العسكرية الأجنبية.

وقال المسلمي، في إشارة إلى صراعات أذلت فيها قوى أجنبية: «اليمن هو فيتنام وأفغانستان لأي قوة تُستدرج إلى التدخل فيه».

وأضاف: «فشل السعوديون في اليمن، وفشل الأميركيون في اليمن»، ثم قال، في إشارة إلى التدخل المصري المكلف في اليمن في ستينيات القرن الماضي: «وفشل المصريون في اليمن».

<https://www.reuters.com/world/east-middle/houthi-leaves-saudi-arabia-expo-2026-09-16-emboldened-iran-sed>

تتبع التكنولوجيا الإيرانية: سلاح الحوثيين الجديد المضاد للطائرات قد يكون منظومة هجينة متسككة



أثار تحذير عسكري يمّني من استخدام الحوثيين تكنولوجيا دفاع جوي إيرانية معدّلة في سلاح قادر على البقاء في الجو بحثًا عن الطائرات تساؤلات بشأن قدرة عسكرية جديدة محتملة تُستخدم بالقرب من مسارات الطيران الدولية فوق جنوب البحر الأحمر. وقال العقيد الركن ماجد عبد الله النزيلي، المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، في 26 سبتمبر، إن القوات الحوثية بدأت استخدام أسلحة دفاع جوي إيرانية معدّلة بمساعدة خبراء من الحرس الثوري الإيراني.

ووفقًا للبيان العسكري، تُطلق هذه الأسلحة من الحديدة باتجاه مسارات الطيران الدولية فوق جنوب البحر الأحمر، ويمكنها البقاء في الجو لمدة تصل إلى 25 دقيقة، مستخدمة نظام توجيه بالأشعة تحت الحمراء يرصد مصادر الحرارة ويتعقبها. وحذر البيان من أن هذه القدرة قد تشكل تهديدًا للطائرات المدنية، بما فيها الطائرات التي تشغلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، لكنه لم يحدد الصاروخ أو منظومة الدفاع الجوي التي استمدت منها هذه التكنولوجيا.

ويتمحور التحقيق حول غياب هذا التحديد. فالجمع بين التوجيه بالأشعة تحت الحمراء والقدرة المعلنة على البقاء في الجو لمدة 25 دقيقة لا يتوافق بوضوح مع المواصفات القياسية للصواريخ الإيرانية الرئيسية من فئة أرض-جو التي فحصتها شبكة شيبا إنتليجنس. وي طرح ذلك احتمالًا آخر: أن يكون السلاح منظومة هجينة تجمع بين تقنيات التوجيه المضادة للطائرات ونظام دفع أو تحكم أو هيكل طائرة يتيح له البقاء في الجو مدة أطول بكثير من صاروخ أرض-جو تقليدي.

تتبع التكنولوجيا، لا الصاروخ وحده

درست شبكة شيبا إنتليجنس هذه القدرة من خلال رسم خريطة لترسانة الدفاع الجوي الإيرانية، وتحديد المنظومات التي تستخدم تقنيات الأشعة تحت الحمراء والتقنيات الكهروضوئية ذات الصلة، وتتبع الصواريخ والمكونات التي سبق ربطها باليمن، ومقارنة النتائج بسجل الحوثيين الموثق في تعديل الأسلحة القائمة. وأفضى التحقيق إلى عدة مسارات بحثية، شملت صواريخ إيرانية موجهة بالأشعة تحت الحمراء سبق ربطها باليمن، وصاروخ أرض-جو من عائلة «صياد» اعترض أثناء تهريبه إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين، وتقنيات إيرانية للدفاع الجوي قصير المدى، إلى جانب مسار منفصل يشير إلى منشأ صيني، استنادًا إلى حطام صاروخ فحصه خبراء عسكريون يمنيون في مأرب.

وتناول التحقيق أيضًا شحنات أسلحة رئيسية اعترضت قبل وصولها إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين، ولا سيما ما احتوته من مستشعرات ومكونات للتوجيه، ومعدات رادار، وأنظمة فرعية أخرى يمكن دمجها في أسلحة تجمع أو تعدل داخل اليمن. وتضيّق هذه المعطيات نطاق البحث ضمن ترسانة الدفاع الجوي الإيرانية الواسعة.

ترسانة إيران للدفاع الجوي

تدير إيران شبكة دفاع جوي متعددة الطبقات، تجمع بين منظومات روسية وتقنيات أجنبية جرى تكييفها محليًا، إلى جانب مجموعة متنامية من الصواريخ والرادارات ومنصات الإطلاق المصممة محليًا. وفي مجال الدفاع بعيد المدى، تشغل إيران منظومتي إس-300 بي إم 2 الروسية وبار-373 المطوّرة محليًا، وترتبط الأخيرة بعدة طرازات من عائلة صواريخ صياد.

وتشمل شبكة الدفاع الجوي متوسطة المدى منظومة مرصاد، وهي تطوير إيراني لمنظومة هوك الأميركية، إلى جانب رعد وطبس وخرداد الثالث وخرداد الخامس عشر ومنظومات مرتبطة بعائلي صواريخ طائر وصياد. أما الدفاع الجوي قصير المدى، فيشمل منظومة تور-إم 1 الروسية ومنظومات إيرانية مثل مجيد ويا زهراء وشهاب ثاقب.

لكن هذه المنظومات ليست جميعها ذات صلة بالسلاح الذي أُبلغ عن استخدامه في اليمن. فمعظم المنظومات الإيرانية الأكبر تعتمد بدرجة كبيرة على الرادارات في الكشف والتعقب والاشتباك، ولا توجد أدلة على وصول بطاريات كاملة من منظومات باور-373 أو إس-300 بي إم يو 2 أو مرصاد أو طبس أو خرداد أو تور-إم 1 أو بانتسير-إس 1 إلى الحوثيين. لذلك، تتركز أهم مسارات البحث في الصواريخ ومستشعرات التوجيه وتقنياته والمكونات المنفردة.

صواريخ ميثاق: مسار الأشعة تحت الحمراء

تشكل عائلة صواريخ ميثاق أوضح نقطة انطلاق لتتبع تكنولوجيا التوجيه بالأشعة تحت الحمراء. فميثاق-1 وميثاق-2 صاروخان من فئة أرض-جو، صُمما للاشتباك مع الطائرات باستخدام مستشعرات تعمل بالأشعة تحت الحمراء. ويتميزان بصغر حجمهما واعتمادهما على التوجيه الحراري، بخلاف منظومات الدفاع الجوي الإيرانية الأكبر الموجهة بالرادار.

ولا يفسر التكوين القياسي لصاروخ ميثاق القدرة المعلنة للسلاح على البقاء في الجو لمدة 25 دقيقة. لكن أهمية هذه العائلة تكمن في أن تقنيات التوجيه بالأشعة تحت الحمراء المستخدمة فيها سبق ربطها بترسانة الحوثيين. وهذا يثبت وجود أحد المكونات اللازمة للسلاح الذي وصفه الجيش اليمني: مستشعر توجيه بالأشعة تحت الحمراء يرصد البصمة الحرارية للطائرة ويتعقبها.

صواريخ صياد: مسار التهريب

توفر عائلة صواريخ صياد دليلاً مادياً أوضح على الصلة بين تكنولوجيا الدفاع الجوي الإيرانية واليمن. ففي عام 2018، عرض التحالف بقيادة السعودية جسم صاروخ قال إنه اعتراض أثناء تهريبه إلى الحوثيين. وكان يحمل علامات وكتابات فارسية مرتبطة بصاروخ صياد-2C الإيراني من فئة أرض-جو. وكان قسم التوجيه الأمامي وبعض أسطح التحكم مفقودة، ما حال دون إجراء تقييم كامل لتكوينه النهائي. ومع ذلك، أثبت اعتراضه دخول صاروخ من عائلة صياد ضمن سلسلة إمداد الأسلحة المتجهة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن.

ومن المهم التمييز بين طرازات صياد المختلفة. فقد قالت إيران إن صياد-3C يمكنه استخدام التوجيه بالأشعة تحت الحمراء، إلى جانب التوجيه الراداري النشط وشبه النشط، كما نسب استخدام التوجيه بالأشعة تحت الحمراء إلى أحد طرازات صياد-1. لكن التكوين الدقيق لنظام توجيه صياد-2C الذي اعتراض في طريقه إلى اليمن لم يكشف عنه علناً.

ولا توجد أدلة على أن الحوثيين يشغلون بطاريات كاملة من منظومتي باور-373 أو خرداد-15، المرتبطتين بصواريخ صياد الأحدث. وتكمن أهمية عائلة صياد في هذا التحقيق في انتقال تكنولوجيا صواريخها ومكوناتها إلى اليمن.

يا زهراء والمسار الصيني

وتشير معلومات حصلت عليها شبكة شيبا إنتلجنس إلى أن منظومة يا زهراء من بين منظومات الدفاع الجوي التي يُعتقد أنها وصلت إلى الحوثيين. وظهر مسار آخر في مأرب؛ إذ قال مصدر مطلع على تقييم لحطام صاروخ عُثر عليه هناك، أجراه خبراء عسكريون يمنيون فحصوا الحطام بأنفسهم، إنهم حددوا بقاياه على أنها تعود إلى سلاح دفاع جوي صيني من سلسلة إتش كيو-6.

ويكتسب هذا التقييم أهمية لأن تحديد هوية السلاح استند إلى فحص فني للحطام، لا إلى صور أو مقاطع فيديو وحدها. وتثير المعلومات المتاحة لشبكة شيبا إنتليجنس احتمال وجود قناة إمداد صينية، لكن الأدلة لا تثبت أن الصين نقلت السلاح مباشرة.

وتختلف الدلالات المستخلصة من حطام إتش كيو-6 عن الصلة التكنولوجية الأوثق بين الصين ومنظومة شهاب ثاقب الإيرانية. فقد حصلت إيران سابقاً على إف إم-80، وهي النسخة التصديرية الصينية من منظومة إتش كيو-7، ثم طوّرت منظومة شهاب ثاقب. ويجسّد ذلك سجل طهران الطويل في استيعاب تكنولوجيا الدفاع الجوي الأجنبية وتطوير نسخ محلية مشتقة منها.

ويوسّع حطام مأرب نطاق البحث في الأصول التكنولوجية لترسانة الحوثيين من أسلحة الدفاع الجوي؛ إذ لا يمكن دراستها بالاقتران على المنظومات المصنّعة في إيران، فقد تضم تقنيات ومكونات تنتمي إلى عائلات أسلحة متعددة وتأتي عبر شبكات إمداد مختلفة.

مسار المكونات

توفر عملية اعتراض شحنة أسلحة كبيرة في يوليو 2025 قطعة أخرى مهمة من الصورة. فقد اعترضت قوات المقاومة الوطنية اليمنية أكثر من 750 طنّاً من الأسلحة والمعدات العسكرية، وقالت القيادة المركزية الأميركية إن الشحنة كانت متجهة إلى الحوثيين.

واحتوت الشحنة على مئات الصواريخ الجوالة والمضادة للسفن والمضادة للطائرات، فضلاً عن رؤوس حربية ومستشعرات توجيه ومكونات ومعدات دفاع جوي وأنظمة رادار. وقالت القيادة المركزية الأميركية إنها عثرت على كتيبات باللغة الفارسية، وإن شركة تابعة لوزارة الدفاع الإيرانية صنعت كثيراً من هذه الأنظمة.

ويكتسب وجود مستشعرات التوجيه والمكونات المنفصلة أهمية خاصة في تتبّع السلاح الأحدث. فلم تقتصر شبكة الإمداد إلى اليمن على الأسلحة الكاملة، بل شملت أيضاً أنظمة فرعية لازمة لتوجيه الأسلحة أو تجميعها أو إصلاحها، وربما تعديلها. وهذا يفتح احتمال دمج تقنيات من منظومة سلاح في منصة أخرى.

سجل الحوثيين في تكييف الأسلحة

وثمة سوابق لهذا النوع من التكييف. فبعد سيطرتهم على جزء كبير من ترسانة الجيش اليمني السابق، حوّل الحوثيون صواريخ إس إيه-2 أرض-جو المتبقية إلى أسلحة أرض-أرض من سلسلة قاهر. كما استخدموا صواريخ جو-جو معدّلة، موجهة بالأشعة تحت الحمراء، من منصات إطلاق أرضية لأغراض الدفاع الجوي.

ولا تقتصر أهمية ذلك على امتلاك الحوثيين أنواعاً مختلفة من الصواريخ؛ بل تكمن في أنهم دأبوا على تغيير الدور الأصلي للصواريخ القائمة أو تعديل بنية إطلاقها. وقد يشير التحذير الصادر في 26 سبتمبر إلى مرحلة أخرى من هذه العملية.

فإذا دُمج مستشعر توجيه أو حزمة توجيه للدفاع الجوي إيرانية المنشأ بهيكل طائرة ونظام دفع مختلفين، فمن غير المرجح أن يكشف البحث عن السلاح بالاستناد حصراً إلى قوائم الصواريخ الإيرانية التقليدية أرض-جو عن تطابق مباشر.

ومن أبرز المؤشرات مدة البقاء المعلنة في الجو، البالغة 25 دقيقة. فوفق تكوينها القياسي المعروف علناً، لا تتوافق مواصفات أيٍّ من الصواريخ الإيرانية الرئيسية من فئة أرض-جو التي قحصتها شبكة شيبا إنتليجنس بوضوح مع مواصفات سلاح يُطلق إلى منطقة معينة، ويبقى فيها تلك المدة، ثم يبحث عن هدف حراري.

فالصواريخ التقليدية من فئة أرض-جو مصممة لاعتراض الأهداف خلال اشتباكات قصيرة نسبياً، ولا تصمم عادةً للتخليق فترات طويلة في منطقة معينة والبحث عن الطائرات بصورة مستقلة. وإذا كانت الدقائق الخمس والعشرون تمثل مدة التشغيل الفعلية للسلاح، فإن نظامي الدفع والتحكم في الطيران لا يقلان أهمية عن مستشعر التوجيه نفسه.

ويُضعف ذلك فرضية نقل صاروخ إيراني كامل من فئة أرض-جو وتشغيله بتكوينه الأصلي، ويرجح احتمال أن يجمع السلاح بين تقنيات مستمدة من منظومات مختلفة. فقد يُدمج مستشعر يعمل بالأشعة تحت الحمراء أو حزمة توجيه مشتقة من صاروخ دفاع جوي مع هيكل قادر على التخليق مدة أطول، ومزود بنظامي دفع وتحكم مختلفين. ومن شأن هذا التكوين أن يحول تكنولوجيا الدفاع الجوي فعلياً إلى سلاح جوال مضاد للطائرات.

فرضية السلاح الهجين

تبرز ثلاثة مسارات تكنولوجية. تتيح صواريخ ميثاق تتبّع تقنيات التوجيه الإيرانية بالأشعة تحت الحمراء التي سبق ربطها باليمن. وتوفر عائلة صياد أقوى دليل مادي على دخول صاروخ دفاع جوي إيراني أكبر حجماً ضمن سلسلة إمداد متجهة إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين. أما منظومة يا زهراء وحطام الصاروخ من سلسلة إتش كيو-6 الذي فحص في مأرب، فيوشعان نطاق البحث ليشمل تقنيات إضافية للدفاع الجوي قصير المدى وأخرى ذات منشأ صيني.

لكن أيّاً من هذه المسارات لا يفسّر بمفرده السلاح الموصوف في 26 سبتمبر. وهذه هي الخلاصة الرئيسية للتحقيق: فالأدلة المتاحة لا تشير بوضوح إلى صاروخ إيراني معروف بعينه من فئة أرض-جو، بل إلى احتمال وجود منظومة هجينة مضادة للطائرات، قادرة على البقاء في الجو بحثاً عن أهداف، وتعتمد على تقنيات أو مكونات طوّرت أصلاً لأغراض الدفاع الجوي.

وقد يجمع التكوين النهائي بين مستشعر يعمل بالأشعة تحت الحمراء ونظام دفع وهيكل طائرة وحزمة تحكم مختلفة، بما يتيح للسلاح التخليق طوال المدة المعلنة. ولذلك، فإن تحديد هوية السلاح المستخدم قبالة ساحل اليمن على البحر الأحمر يعتمد بدرجة أقل على معرفة اسم صاروخ إيراني بعينه، وبدرجة أكبر على تحديد ثلاث بصمات تكنولوجية: مستشعر التوجيه الذي يرصد الطائرة، ونظام الدفع الذي يُبقي السلاح في الجو طوال المدة المعلنة البالغة 25 دقيقة، وآلية التوجيه التي تقوده إلى منطقة الهدف قبل بدء مرحلة التوجيه النهائي نحوه.

وقد تكشف هذه البصمات هوية السلاح، إلى جانب كيفية نقل تكنولوجيا الدفاع الجوي الإيرانية وتكييفها وتحويرها ضمن ترسانة الحوثيين.

<https://uk.shebaintelligence.com/we--aircraft-anti-houthi-new-technology-irans-tracing/system-loitering-hybrid-a-be-may-apon>

حسابات طهران الخاطئة في اليمن قد تنقلب عليها هلال كابلان



قد يأتي الضغط الإيراني عبر الحوثيين بنتائج عكسية، إذ يعمّق الروابط الأمنية الناشئة بين السعودية وتركيا وباكستان.

ومع تصاعد التوتر مجدداً في اليمن، تتجاوز دلالات المشهد ما يجري بين الحوثيين والسعودية. فالتطورات الأخيرة التي أوردتها رويترز في تقرير حصري تشير إلى تشكل معادلة أكثر أهمية خلف الكواليس، تتمثل في استراتيجية أمنية تتبلور تدريجياً وتجمع السعودية وباكستان وتركيا.

ووفقاً لروترز، نقلت باكستان رسالة من الرياض إلى طهران، دعتها فيها إلى ضمان توقف الحوثيين عن مهاجمة السعودية. وقالت إيران إنها لا تسيطر على الحوثيين. لكن مصدرين إيرانيين نقلت عنهما رويترز زعما أن طهران طلبت من الحوثيين الأسبوع الماضي مهاجمة السعودية، ووعدتهم بتمويل وأسلحة إضافية مقابل ذلك. كما زعما أن عدداً من قادة الحرس الثوري الإيراني سافروا إلى اليمن للمساعدة في تنسيق الهجمات.

وإذا صحت هذه المزاعم، فإن استراتيجية إيران واضحة إلى حد بعيد: استخدام الحوثيين لزيادة الضغط على الرياض وتعقيد موقفها في التعامل مع واشنطن. لكن هذه المناورة قد تأتي بنتائج عكسية.

فبدلاً من عزل السعودية، تعزز الهجمات عليها التنسيق الدفاعي بينها وبين باكستان وتركيا. وتفيد رويترز بأن مسؤولين عسكريين كباراً من البلدين أجروا مباحثات في السعودية بشأن سبل الرد المحتمل. والأهم ما ورد عن تفاهم الدول الثلاث على عدم نشر قواتها داخل اليمن. فالهدف في الوقت الراهن هو الدفاع الجماعي عن الأراضي السعودية، لا تنفيذ عملية برية مشتركة في اليمن، وهو تمييز جوهري.

ذلك أن اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعتها تركيا والسعودية وباكستان في مكة في 7 أغسطس لم تعد مجرد وثيقة دبلوماسية، بل بدأت تواجه أول اختبار حقيقي لها. وتستند الاتفاقية إلى مبدأ أن أي هجوم على إحدى الدول الثلاث يعني أن الدولتين الأخريين معنيتان به أيضاً. وقد تكون التطورات في اليمن من أوائل الاختبارات الجادة لهذا المبدأ. ولا تقدّم أنقرة اتفاق مكة بوصفه تحالفاً موجّهاً ضد دولة بعينها. فنهجها يقوم على تعزيز الردع الإقليمي من دون الانجرار إلى حرب إقليمية أخرى. لذلك، لا تعني مشاركة تركيا في التنسيق العسكري بالرياض أنها تستعد لإرسال قوات إلى اليمن. ويبدو أن الهدف هو إقامة منظومة أمنية تردع العدوان من خلال الدفاع عن السعودية، وتمنع في الوقت نفسه اتساع رقعة الصراع.

وهنا تتضح المفارقة بالنسبة إلى إيران: فكلما زادت طهران الضغط على الرياض عبر الحوثيين، زاد احتمال أن تعزز الروابط الأمنية بين السعودية وتركيا وباكستان. وبذلك، قد يفضي الضغط عبر قوة تعمل بالوكالة إلى عكس النتيجة المقصودة، ويعزز شكلاً جديداً من التضامن الإقليمي.

قد لا يكون هناك حتى الآن تحالف مؤسسي على غرار حلف شمال الأطلسي، لكن البدء بتطبيق مبدأ الدفاع الجماعي استجابةً لأزمة فعلية قد يعزز سريعاً المكانة الإقليمية لهذا الترتيب الناشئ. ولهذا، لا يمكن اختزال ما يجري في اليمن اليوم في القول: «هاجم الحوثيون وردّت الرياض».

فالسؤال الحقيقي ليس إلى أي مدى سيعزل الضغط الإيراني عبر اليمن السعودية، بل إلى أي مدى سيدفع الرياض إلى مزيد من التقارب مع تركيا وباكستان. وهكذا، قد يأتي توظيف إيران للحوثيين في الضغط على السعودية بنتائج عكسية على طهران نفسها.

<https://www.dailysabah.com/opinion/columns/tehrans-miscalculation-may--co-yemen-in-it-haunt-to-back-me>

بريطانيا تعزز دعمها الجوي للسعودية، وتصاعد مخاطر البحر الأحمر يختبر حدود الدور الأوروبي

جورجيا فالنتي



تعزز مهمة التزود بالوقود جواً التي ينفذها سلاح الجو الملكي البريطاني دفاعات السعودية، فيما تدرس الحكومات الأوروبية حدوداً أنخراطها من دون أن تصبح طرفاً مباشراً في الصراع اليمني.

ويمثل قرار المملكة المتحدة تقديم دعم للسعودية في مجال التزود بالوقود جواً توسعاً محدوداً لكنه مهم في المساعدة العسكرية البريطانية، في وقت تزيد فيه هجمات الحوثيين وتجدد القتال في اليمن الضغوط على الأراضي السعودية ومنشآت الطاقة والملاحة في البحر الأحمر.

وأعلن رئيس الوزراء البريطاني آندي بورنهام يوم الاثنين أن بلاده سترسل طائرة «فوياجر» تابعة لسلاح الجو الملكي، استجابة لطلب الرياض مزيداً من المساعدة العسكرية. ووصفت الحكومة البريطانية المهمة بأنها دعم «للأنشطة الدفاعية» السعودية، وقالت إنها ستعزز الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة بالفعل، ويشمل معدات للدفاع الجوي وأفراداً يساعدون في حماية السعودية من هجمات الصواريخ والطائرات المسيّرة.

ولا يعني إرسال الطائرة انضمام بريطانيا إلى هجوم سعودي في اليمن. لكن تمكين الطائرات الحربية السعودية من البقاء في الجو مدة أطول يقرب القوات البريطانية من الانخراط في عمليات هذا الصراع، الذي قد يزداد فيه التمييز بين الدفاع عن الأراضي السعودية ودعم العمليات عبر الحدود اليمينية أهمية.

السعودية تواجه تهديدات على جبهات متعددة

في 11 سبتمبر، ألحق هجوم بطائرة مسيّرة انطلق من العراق أضراراً بثلاث محطات ضخ على خط الأنابيب السعودي شرق-غرب، الذي ينقل النفط الخام من حقول المملكة الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر. واتهمت السعودية جماعات مسلحة عراقية بالوقوف وراء الهجوم. وتبرز أهمية خط الأنابيب لأنه يتيح للسعودية تجاوز مضيق هرمز، حيث عطلت الحرب الإقليمية حركة الملاحة بشدة. وقبل الهجوم، كان يُنقل عبر الخط نحو 4 ملايين برميل يوميًا، أي ما يعادل نحو 4% من إمدادات النفط العالمية.

واستأنفت السعودية تشغيل خط الأنابيب يوم الثلاثاء بطاقة مخفضة. وقالت مصادر في قطاعي الصناعة والأمن إن العودة إلى الطاقة التشغيلية الكاملة قد تستغرق من ستة إلى ثمانية أسابيع.

وفي الوقت نفسه، حققت القوات الحوثية مكاسب ميدانية واسعة على طول ساحل اليمن المثل على البحر الأحمر، فسيطرت على ميناء المخا ومواقع استراتيجية قرب باب المندب، منها جزيرة بريم. وتمنح هذه المكاسب الحوثيين قدرة أكبر على تهديد السفن التي تعبر بين خليج عدن والبحر الأحمر، لكنها لا تعني سيطرتهم على المضيق بالكامل؛ فما زالت السفن التجارية تمر عبره، رغم ارتفاع المخاطر الأمنية وكلفة الشحن في المنطقة.

ويرى نيكيثا بودغورنوف، المحلل السياسي والكاتب المقيم في لندن، أن القرار البريطاني يتوقف على الخط الفاصل الذي تحاول لندن الحفاظ عليه بين الدعم الدفاعي والانخراط الهجومي. وقال بودغورنوف لموقع «ذا ميديا لاين»: «تجاوزت بريطانيا بالفعل مرحلة بيع أنظمة الدفاع. فقد أرسلت المملكة المتحدة معدات وأفرادًا للدفاع الجوي إلى السعودية، وستساعد مهمة طائرة فوياجر الجديدة التابعة لسلاح الجو الملكي الطائرات السعودية على البقاء في الخدمة مدة أطول».

ولا يعادل التزود بالوقود جَوًّا شن الغارات، لكنه ليس خطوة رمزية فحسب. فإبقاء الطائرات السعودية في الجو مدة أطول قد يتيح لها تسيير دوريات في مناطق أوسع، والاستجابة بسرعة أكبر للطائرات المسيّرة أو الصواريخ القادمة، واعتراض هذه الطائرات والصواريخ على مسافة أبعد من المراكز السكانية والمنشآت الاستراتيجية.

وقال بودغورنوف: «لذلك، يمكنني بالتأكيد تصور أن تكون الخطوة التالية زيادة الانخراط الأوروبي المباشر في رصد الطائرات المسيّرة أو الصواريخ الحوثية وتعقبها، وربما اعتراضها، ولا سيما عندما تهدد الأراضي السعودية أو منشآت الطاقة أو مسارات الملاحة المهمة».

وينسجم هذا الانخراط مع خطوات يجري بحثها بالفعل في أماكن أخرى من أوروبا. فالمهمة البحرية «أسبيدس» التابعة للاتحاد الأوروبي تعمل في البحر الأحمر لحماية الملاحة التجارية، وقالت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس هذا الأسبوع إن عدد سفنها الحربية، البالغ ستًا حاليًا، ينبغي أن يرتفع إلى أكثر من عشر. كما دعت إيطاليا إلى تعزيز الوجود البحري.

وقال بودغورنوف إن شن حملة قصفٍ أوروبية متواصلة داخل اليمن سيمثل تجاوزًا لعتبة أعلى بكثير، مضيفاً: «ما أراه أقل احتمالاً بكثير، في هذه المرحلة على الأقل، هو أن تتجه بريطانيا أو دول أوروبية أخرى إلى شن حملة هجومية مستمرة ضد مواقع الحوثيين داخل اليمن. فما زال المنطق السياسي كما هو: زيادة مستوى الانخراط الدفاعي تدريجيًا، مع تجنب تجاوز الحد الذي يجعلنا طرفاً مباشراً في الحرب الأوسع».

ويرى سيريل ويدرسهوفن، كبير المستشارين في شركة «بلو ووتر ستراتيجي» للاستشارات البحرية وشؤون الطاقة، أن طائرة فوياجر ينبغي النظر إليها بوصفها قدرة عسكرية، لا مجرد لفظة سياسية.

وقال لموقع «ذا ميديا لاين»: «التزود بالوقود جَوًّا مضاعف مهم للقوة؛ إذ يتيح للمقاتلات السعودية البقاء في الجو مدة أطول، واعتراض الطائرات المسيّرة والصواريخ على مسافة أبعد من المنشآت الحيوية، وربما دعم العمليات فوق اليمن».

وتزيد جغرافيا السعودية صعوبة المهمة، إذ يتعين على دفاعاتها الجوية تغطية المدن الكبرى ومنشآت النفط في الشرق وساحل البحر الأحمر وينبع، فضلاً عن الحدود الجنوبية مع اليمن. وقال ويدرسهوفن إن الأهم سياسياً هو كيفية استخدام قدرة التزود بالوقود، مضيفاً: «كما هو الحال دائماً، وخصوصاً هنا، قد يلتبس سريعاً الحد الفاصل بين الدعم الدفاعي والهجومي. فإذا كان التزود بالوقود لطائرة تحمي الرياض أو ينبع، فهو دفاعي بوضوح. أما دعم طائرات تضرب منصات إطلاق الصواريخ الحوثية داخل اليمن، فهو أكثر تعقيداً سياسياً وقانونياً».

وقد يصعب الحفاظ على هذا التمييز خلال صراع سريع التطور. فقد تقلع طائرة في مهمة للدفاع الجوي، ثم يُعاد توجيهها لاحقاً نحو منصة إطلاق على الجانب الآخر من الحدود، يعتقد القادة السعوديون أنها تشكل تهديداً وشيكاً.

الطاقة والملاحة في البحر الأحمر

ويضيف بُعد الطاقة طبقة أخرى إلى الأزمة. فقد اعتمدت السعودية بدرجة كبيرة على خط الأنابيب شرق-غرب وميناء ينبع بوصفهما مساراً بديلاً لصادرات النفط عن الطرق البحرية عبر الخليج، التي تأثرت بالاضطرابات حول مضيق هرمز. وأظهر الهجوم الأخير بالطائرات المسيّرة أن هذا المسار البديل نفسه عرضة للخطر.

وحتى من دون نقص فعلي مستمر، قد يؤدي الغموض بشأن مسارات تصدير النفط السعودية إلى تحريك الأسواق. وقد ساعد استئناف تشغيل خط الأنابيب جزئيًا يوم الثلاثاء على خفض سعر خام برنت، ما يوضح سرعة انعكاس التوقعات المتعلقة بطاقة النقل على الأسعار.

ويكتسب باب المندب أهمية مماثلة لأوروبا. فالمضيق يصل خليج عدن والمحيط الهندي بالبحر الأحمر، ثم بقناة السويس شمالًا. ويمكن للهجمات أو التهديد بها أن يرفع تكاليف التأمين، ويدفع السفن إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، ويضيف أيامًا إلى الرحلات بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.

وقال ويدرسهوفن إن الحكومات الأوروبية ستتنظر إلى الضغط الحوثي على المضيق بوصفه أكثر من مجرد مشكلة سعودية يمنية.

وأضاف: «لا يمكن لأوروبا أن تقبل بأن يحصل الحوثيون على حق نقض فعلي يتيح لهم التحكم في الوصول إلى البحر الأحمر وقناة السويس».

ولا يملك الحوثيون هذا الحق حاليًا؛ فحركة الملاحة مستمرة عبر باب المندب. لكن مكاسبهم الإقليمية تمنحهم خيارات أكثر لتهديد السفن وفرض كلفة عليها حتى من دون إغلاق الممر المائي.

ويرجح ويدرسهوفن أن يبدأ أي انخراط عسكري أوروبي إضافي بالدفاع الجوي والاستخبارات والمراقبة وحماية الملاحة البحرية، لا بشن ضربات داخل اليمن. وقال: «في رأيي، قرنسا هي الدولة الأرجح لتقديم مساعدة عسكرية إضافية، بفضل وجودها الإقليمي وعلاقاتها الدفاعية مع السعودية. ومن المتوقع أن تعزز إيطاليا، المنخرطة بالفعل في البحر الأحمر، واليونان، وربما هولندا، عملياتها البحرية لحماية الملاحة. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تظل ألمانيا أكثر حذرًا في الوقت الراهن».

وهذه توقعات وليست سياسات معلنة. وحتى الآن، تتمثل الخطوات الأوضح في نشر بريطانيا طائرة للتزود بالوقود، واستمرار العمليات البحرية الأوروبية في البحر الأحمر، ودعوة مسؤولين في الاتحاد الأوروبي إلى إرسال مزيد من السفن.

ويتمثل السؤال أمام الحكومات الأوروبية في مدى قدرتها على توسيع هذه المهام مع إبقائها ضمن نطاق الدفاع. وقال ويدرسهوفن إن الهجمات الكبيرة على منشآت الطاقة السعودية، أو سقوط أعداد كبيرة من القتلى على متن سفن مرتبطة بأوروبا، أو محاولة جادة لإغلاق باب المندب، قد تزيد الضغوط المطالبة برد أقوى.

وأضاف: «من الواضح أن أوروبا لم تدخل بعد حربًا أخرى في اليمن. لكن كل المؤشرات توحي بأنهم ينتقلون من حماية السفن كل على حدة إلى الدفاع عن منظومة الطاقة والملاحة البحرية الإقليمية بأكملها».

وبالنسبة إلى السعودية، يوفر الانتشار البريطاني دعمًا إضافيًا في وقت تتعرض فيه دفاعات المملكة وبنيتها التحتية للتصدير للاختبار في آن واحد. ولا تزال المهمة البريطانية محدودة: طائرة فوياجر واحدة للتزود بالوقود جواً دعمًا للعمليات الدفاعية السعودية. وقد يتوقف بقاؤها ضمن هذا النطاق على ما سيحدث لاحقًا في اليمن، وعلى الحدود السعودية، وفي المياه المحيطة باب المندب، أكثر مما يتوقف على الطائرة نفسها.

وقال ويدرسهوفن: «قد تتطور الأيام والأسابيع المقبلة تدريجيًا إلى استجابة غربية تسير على مسارين: دعم بريطاني وفرنسي للدفاع الجوي السعودي، وتوسيع الحماية البحرية التي يوفرها الاتحاد الأوروبي للملاحة».

[https://ris--sea-red-as-support-air-saudi-expands-britain/stories-top/org.themedialine//:https://limits-europes-test-ks](https://org.themedialine//:https://ris--sea-red-as-support-air-saudi-expands-britain/stories-top/org.themedialine//:https://limits-europes-test-ks)

حصري: جزيرة صغيرة قبالة اليمن تتحول إلى ورقة استراتيجية مع اتساع حرب إيران

نيك روبرتسون



حين تطأ قدمك جزيرة بريم اليمنية، تشعر كأنك تعود إلى الماضي. فمشهد الرمال والصخور القاحلة، الشبيه بسطح القمر، يوحي بأن الزمن نسي هذا المكان، لكن موقع الجزيرة يضعها في قلب صراع معاصر.

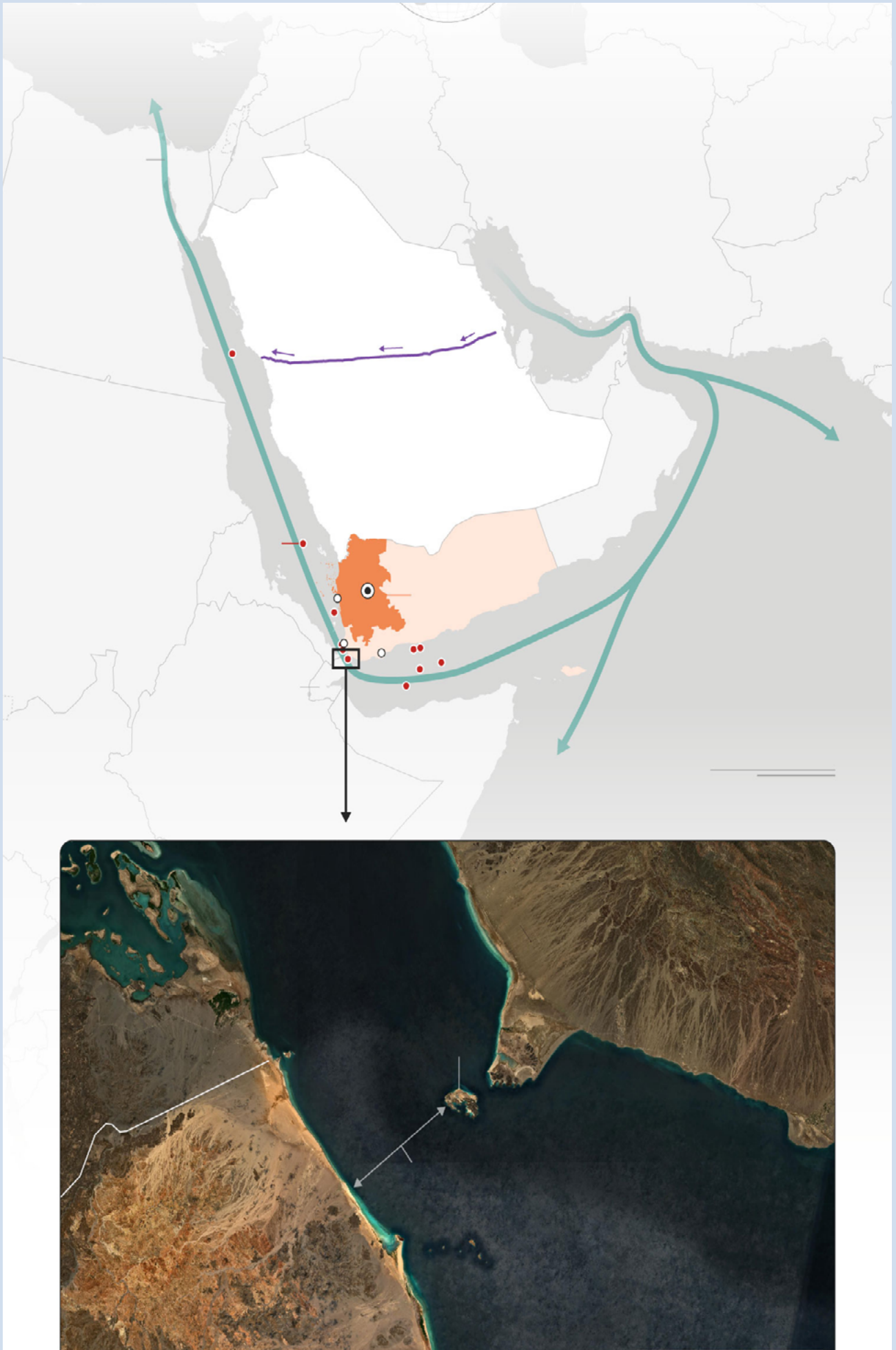
تقع بريم في مضيق باب المندب، الذي باتت أهميته تتجاوز حجمه بكثير بوصفه نقطة اختناق جيوسياسية، منذ أن أدت حرب الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع إيران إلى إغلاق مضيق هرمز فعليًا.

وللحفاظ على تدفق إمدادات الطاقة العالية والحد من ارتفاع الأسعار، حوّلت السعودية مسار صادراتها النفطية من مضيق هرمز إلى البحر الأحمر. لكن الحوثيين في اليمن، وهم أقوى حلفاء إيران بالوكالة في المنطقة، شتّوا هجومًا قد يفضي إلى سيطرتهم على بريم، ما يمنحهم القدرة على منع السفن من عبور هذا الممر الضيق المؤدي إلى البحر الأحمر.

في أحد الأيام الأخيرة، كان حرس شرف من الجنود اليمنيين ينتظرون بصبر تحت الشمس الحارقة، ويتململون في أماكنهم، فيما يراقبون ضابطًا تبدو عليه آثار السنين يمد يده لمساعدة الوافدين إلى بريم على النزول من زورق حبي متهالك. وكان بين الوافدين طاقم من شبكة «سي إن إن»، مُنح إذنًا حصريًا بزيارة هذا الموقع النائي الذي يكسوه الغبار.

ولعل هذا المشهد، الذي يستحضر زمنًا غابرًا، تكرر هنا على مدى قرون. فقد جعل موقع الجزيرة عند أضيق نقطة في المضيق، حيث لا يفصل القرن الأفريقي عن شبه الجزيرة العربية سوى 12 ميلًا، موضعًا لاهتمام الإمبراطوريات والقوى الإقليمية عبر الأجيال. وكانت بريم محطة لتزويد سفن الإمبراطورية البريطانية المتجهة إلى الهند بالفحم، ولا تزال أطلالها المتداعية شاهدة على ذلك الماضي.

وأثناء الصعود عبر مسار صخري إلى أعلى نقطة في الجزيرة، أشار الضابط إلى إريتريا وجيبوتي على الجانب الأفريقي من المضيق، واضعًا إحدى يديه على مقود شاحنته العسكرية المتهالكة. وهو جندي مخضرم في لواء موالٍ للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، ويدرك أن مهمته في الدفاع عن بريم، المعروفة أيضًا باسم ميون، باتت تنطوي على رهانات أكبر بكثير من ذي قبل.



على مدى أكثر من عقد، بدت الحرب الأهلية في اليمن صراعًا إقليميًا بعيدًا. لكن مع اشتداد القتال وشنّ الحوثيين المدعومين من إيران هجمات باتجاه ساحل البحر الأحمر، بدأ هذا التصور يتلاشى. فاليمن، وفي قلب المشهد جزيرة بريم، يتحول إلى جبهة محتملة أخرى في المواجهة بين واشنطن وطهران، في تذكير بأن تداعيات الحرب لم تعد تتوقف عند شواطئه.

يسيطر الحوثيون بالفعل على العاصمة اليمنية، ومساحات شاسعة من شمال غربي البلاد، ومعظم الساحل اليمني على البحر الأحمر شمال الجزيرة.

وإذا استرشدنا بالتاريخ، فقد يصبح باب المندب، النظير الأصغر لمضيق هرمز والبديل الحيوي له حاليًا، ساحة تشدد فيها إيران، عبر حليفها بالوكالة، الضغط الاقتصادي والسياسي على ترامب، بما يرفع أسعار النفط ويضر بفرص الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفية الأميركية في نوفمبر.

وقال طارق صالح، أحد نواب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، لشبكة «سي إن إن» في مقابلة حصريّة: «قلنا للعالم إن هذا مشروع إيراني، لكن أحدًا لم يصغِ إلى اليمنيين آنذاك... أما الآن فقد أصبحت المسألة جيوسياسية».

وصالح هو ابن أخ الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وكان حليفًا للحوثيين في السابق. ويشكّل استثناءً بين النخبة السياسية اليمنية، إذ يُعد القائد السياسي والعسكري الوحيد الذي لا يزال داخل البلاد، بينما فرّ كثيرون غيره. ويقول إنه نجى من عدة محاولات اغتيال، وإن إيران تريد قتله. وترتب لقاءاته قبل انعقادها بوقت قصير، في أماكن تختار عشوائيًا، ولا تستغرق طويلاً.

وفي حديثه إلى «سي إن إن» من خيمة على شاطئ يمني ناءٍ في أواخر أغسطس، قال صالح إنه لا يتلقى أي مساعدة من الولايات المتحدة، «بل مجرد كلام». وحذر من أن استيلاء الحوثيين على جزيرة بريم وسيطرتهم على مضيق باب المندب سيعلنان إخراجهم يتطلب «قوة دولية ضخمة، إلى جانب القوات البحرية».

ويكشف مجرد الوصول إلى جزيرة بريم مخاطر حرب تتفاوت فيها القدرات التكنولوجية بين الطرفين بوضوح.

فعندما انطلق فريق «سي إن إن» لقطع مسافة ميلين من البر الرئيسي إلى الجزيرة، أجبرت تحذيرات من هجوم وشيك بطائرة مسيرة حوثية الزورق الحربي الذي يقله على العودة. واستعدادًا لهجوم محتمل، أطلق المدفعي طلقة من سلاحه الصديء ذي العيار الكبير.

إنهما متشابكان

بدأت الحرب الأهلية في اليمن عام 2014، حين استولى الحوثيون على العاصمة صنعاء وأجبروا الحكومة المعترف بها دوليًا على مغادرتها. وفي العام التالي، قادت السعودية حملة عسكرية لإخراجهم. وزودت إيران الحوثيين بالسلاح والتدريب، كما تمارس قدرًا من التأثير في قرارات الجماعة.

وأفضى ذلك إلى انقسام البلاد: يسيطر الحوثيون على العاصمة وشمال غربي اليمن، فيما تسيطر الحكومة والفصائل المتحالفة معها على معظم الجنوب والشرق. ولا يزال نحو 22 مليون شخص، أي قرابة نصف السكان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

وعقب هجوم إسرائيل على غزة في أكتوبر، انضم الحوثيون إلى الصراع، فشنوا هجمات على إسرائيل تضامناً مع الفلسطينيين في غزة، واستهدفوا الملاحة في البحر الأحمر. وردت الولايات المتحدة وإسرائيل بغارات جوية دمرت أصولاً رئيسية للجماعة. وفي عام 2025، صنفت إدارة ترامب الحوثيين جماعة إرهابية.

وبدأ أحدث هجوم للحوثيين على الحكومة اليمنية في يوليو، منهياً تهديداً غير معلنة استمرت أربع سنوات بين الحوثيين والسعودية، ودافعاً الصراع اليمني إلى قلب الحرب الأوسع نطاقاً مع إيران.

وفي استثناء نادر من القيود التي فرضتها السعودية على المجال الجوي اليمني منذ تدخلها عام 2015، سمحت المملكة لطائرة ركاب إيرانية بالهبوط في صنعاء. وكانت تلك أول رحلة جوية مباشرة بين طهران وصنعاء منذ نحو عقد. ثم نقلت الطائرة وفداً حوثياً إلى جنازة علي خامنئي، المرشد الأعلى السابق لإيران، الذي قتل مع عدد من أفراد عائلته في الضربات الأميركية الإسرائيلية الأولى في 28 فبراير.

لكن عندما عادت الطائرة بعد عشرة أيام، رفضت السعودية السماح لها بالهبوط في صنعاء، وسط مخاوف من أنها تقل أيضاً أفراداً من الحرس الثوري الإيراني ومعدات عسكرية. وقصفت طائرات سعودية مدرج المطار، ما أجبر الطائرة على تحويل مسارها إلى مدينة الحديدة الساحلية الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وشكلت هذه الواقعة نقطة تحول؛ إذ أفشلت الجهود الدبلوماسية التي حافظت إلى حد كبير على الهدنة غير الرسمية وأوقفت هجمات الحوثيين على الأراضي السعودية. وفي ظل انهيار وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، رد الحوثيون بإعلان حصار بحري على السعودية وتهديد السفن التي تنقل صادراتها عبر باب المندب. كما أطلقوا صواريخ وطائرات مسيرة على البنية التحتية النفطية في المملكة ومطاراتها ومواقع مدنية أخرى.

وقد يفيد توقيت هجوم الحوثيين الجديد إيران، إذ يزيد الضغط على ترامب. ووصف محمد الباشا، الذي عمل مستشاراً للحكومة الأميركية والقطاع الخاص بشأن المخاطر الناشئة من شبه الجزيرة العربية، العلاقة بين طهران والحوثيين بأنها «ليست علاقة خضوع، لكنهما متشابكان إلى حد بعيد».

ومع ذلك، يحذر مراقبون من تصوير التدخل الأخير للحوثيين على أنه مجرد تنفيذ لأجندة إيران الإقليمية.

وقال فارغ المسلمي، الباحث في مركز تشاتام هاوس للأبحاث: «كان الحوثيون بحاجة إلى حرب تصرف الأنظار عن مشكلاتهم الداخلية. وأرادوا القول إنهم قادرون على إجبار السعودية، عبر قتالها، على التفاوض معهم مجدداً. وبالطبع، إذا كان ذلك سيساعد صديقاً قديماً مثل إيران، التي كانت في مرحلة ما الصديق الوحيد لهم، فلم لا؟»

وأضاف أن هجمات الحوثيين على إسرائيل، إلى جانب إضعاف حلفاء إيران الآخرين في المنطقة، مثل حزب الله في لبنان، وسقوط نظام الأسد في سوريا، عززت مكانة الفصيل اليمني ضمن ما يُسمى محور المقاومة، ودفعته إلى استثمار موقعه الجديد.

ولم يرد مسؤولون في صنعاء على طلب شبكة سي إن إن التعليق. وسبق لقادة الحوثيين أن أكدوا في بيانات أن هجومهم الحالي داخل اليمن وخارجه يأتي رداً على «العدوان والحصار السعوديين».

وفي بيان، قال نصر الدين عامر، رئيس وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» التي يديرها الحوثيون، إن هدف الحملة العسكرية للمتمردين، بحسب قوله، هو «كسر الحصار المفروض ظلمًا منذ 12 عامًا من العدو السعودي».

وزعم عامر أن الحوثيين يفرضون سيطرتهم النارية على مضيق باب المندب وأجزاء من البحر الأحمر، وقال إن عملياتهم تقتصر على السفن السعودية.

وأضاف: «نستهدف أيضًا القوات التي يحشدتها السعوديون للتقدم في أراضيها، والأسلحة التي يرسلونها إليها».

ضربات على الميناء والصيادين

وتراجعت بالفعل بشدة حركة النفط المنقول عبر باب المندب بمحاذاة بريم وسط تقلب المخاطر البحرية. فقبل ثلاث سنوات، كان نحو 10% من تجارة النفط العالمية المنقولة بحرًا يمر عبر المضيق. وتشير بيانات «كبلر» إلى أن هذا الحجم انخفض منذ ذلك الحين إلى النصف، وقد تؤدي حملة حوثية مستمرة إلى خنق هذا المسار أكثر.

كما أصبح الصيادون اليمنيون ضحايا لهجمات الحوثيين بالطائرات المسيّرة. ووفقًا لمسؤولين في الحكومة اليمنية، أجلى عشرات الصيادين من جزيرة تقع شمال بريم بعد هجوم مماثل أدى إلى مقتل عدة أشخاص.

وفي الآونة الأخيرة، كان صيادون يسحبون صيدهم من قوارب هشة مصنوعة من الألياف الزجاجية قرب سوق مؤقت على الشاطئ. فتوقف عدد منهم للحديث مع سي إن إن، وشكوا من أن الحرب تدمر أعمالهم. وقال أحد التجار إن «عددًا كبيرًا من السفن كان سيكون هناك في الأيام العادية»، لكن «السفن غير موجودة الآن بسبب هجوم الحوثيين».

وكان أطفال يلعبون في مياه البحر الأحمر الدافئة قليلًا، ويتدافعون للظهور في صور الصحفيين الزائرين، غير مكترثين على ما يبدو بقلق ذويهم. لكن المشهد الذي يتكشف هنا هو لبلد فقير وهش أرهقته الحرب أصلًا، ويُدفع أكثر فأكثر نحو حافة الانهيار.

وعلى بُعد أميال قليلة شمالًا على الساحل، تتزايد الشواهد على ذلك.

وتعرض ميناء المخا، وهو من أهم المدن الساحلية الواقعة في أقصى شمال المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة، لضربات شديدة. وقال مدير الميناء عبد الملك الشرعي إن أكثر من 25 صاروخًا حوثيًا أصابت المرفأ الشاسع قبل بضعة أسابيع، بينما كانت السفن التجارية تفرغ حمولاتها.

وفي المياه، تقبع سفن نصف غارقة مائلة بزوايا حادة، بينما تنتشر على اليابسة حفر عميقة في الخرسانة، تتسع الواحدة منها لاختباء كلب كبير. وتتكدس هياكل دراجات نارية متفحمة بجوار أكوام من المحركات المنصهرة جزئيًا.

وقال مدير الميناء لـ «سي إن إن»: «قُتل 16 شخصًا وأصيب 22 في ذلك اليوم، وغرقت ست سفن تجارية، وفقدت 14 ألف دراجة نارية». وأضاف أن الحوثيين يريدون تدمير الاقتصاد: «كان للميناء دور كبير في التنمية والتجارة. ويهدف هذا الهجوم إلى تقويض هذه التنمية ووقف الخدمات».

وخلال العام الماضي، هاجم الحوثيون مرارًا أهدافًا تبعد أكثر من ألف ميل، وصولًا إلى إسرائيل. ويزعمون امتلاك صواريخ فرط صوتية، فيما تضم ترسانتهم صواريخ بعيدة المدى مضادة للسفن، تحلق بمحاذاة سطح البحر ومصممة لتفادي الرصد بالرادار. كما يمتلكون صواريخ أرض-جو قادرة على إسقاط الطائرات المسيّرة الأميركية التي تحلق على ارتفاعات عالية، وتهديد الطائرات المأهولة.

يشتد القتال بين الحوثيين والقوات الحكومية على خطوط المواجهة في اليمن. وتستخدم القوات الحكومية طائرات مسيرة رباعية المراوح، تقاد بمنظور الشخص الأول (FPV)، لمهاجمة مخايم الحوثيين المحصنة.

وقال صالح لـ«سي إن إن»: «تحسّن أداء قواتنا بفضل التدريب والموارد الجديدة، مثل الطائرات المسيّرة».

لكن المسؤولين يقولون إن إيران تسعى إلى إبقاء الحوثيين متفوقين على القوات الحكومية كلما أحرزت هذه القوات تقدّمًا. وأتاحت رحلة بسيارة ذات نوافذ معتمدة إلى مستودع شديد الحراسة في موقع سري لمحة عن حجم هذا التحدي، وعمّا تصفه الحكومة بأنه دليل على حجم الدعم الإيراني للحوثيين، بما يشمل تزويدهم بأسلحة قادرة على تهديد حركة ناقلات النفط في البحر الأحمر.

واصطحب عبد الناصر المملوح، مدير المكتب الإعلامي العسكري لصالح، فريق «سي إن إن» في جولة لتفقد شحنة أسلحة قال إنها إيرانية الصنع، وضُبطت قبل أن يتمكن المهربون من إيصالها إلى الحوثيين.

وتقول قوات المقاومة الوطنية التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا إنها تضبط بانتظام أسلحة متطورة تُهرَّب بحرًا إلى خصومها الحوثيين.

وضمّت الشحنة صواريخ ضخمة يبلغ طول الواحد منها 18 قدمًا، وأنظمة رادار معقدة بعيدة المدى، ومحركات للطائرات المسيّرة، ومعدات بصرية، وحتى طلقات مخبأة داخل بطارية شاحنة. وقال المملوح إن جميع محتويات الشحنة مُوّهت لتبدو معدات تجارية تفاديًا لاكتشافها.

وأقرّ صراحةً بأن ما ضبطته قواته ليس سوى جزء مما يُعتقد أنه وصل إلى وجهته. وقال إن المهربين «اعترفوا بتهرب 11 شحنة قبل هذه، مماثلة لها في الحجم والمحتوى»، بلغ مجموعها 750 طنًا.

وحذّر من أن الحوثيين، إذا استولوا على بريم ورَسَخوا وجودهم في باب المندب، فلن يعودوا بحاجة إلى أسلحة بعيدة المدى لتهديد الملاحة.

وقال: «سيزرعون الألغام في المضيق، تمامًا كما فعلت إيران في هرمز».

ولا يساور المسؤولين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة على امتداد الساحل اليمني للبحر الأحمر شك يُذكر في أن الحرب الأهلية أصبحت جزءًا من صراع أوسع بكثير.

وقال المملوح: «نخوض هذه الحرب نيابة عن العالم العربي والمجتمع الدولي».

وقبل أن يغادر صالح خيمته على الشاطئ على عجل، سُئل عمّا سيحدث إذا لم يصل الدعم الأميركي مطلقًا.

فأجاب: «سندفع ثمنًا أكبر مستقبلاً» لإخراج الحوثيين، محذّرًا من أن «الجيش الأميركي والمجتمع الدولي والتجارة الدولية» سيدفعون الثمن أيضًا.

<https://edition.cnn.com/2026/09/10/middleeast/yemen-perim-houthis-saudi-iran-war-intl>

تصاعد المخاطر على الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر مع اتساع نفوذ الحوثيين



يمنح استيلاء الحوثيين على أجزاء من البحر الأحمر الجماعة المسلحة موطنًا قدم جديدًا لتهديد الملاحة العالمية. فقد سيطرت على ميناء المخا وجزيرة ميون وأرخبيل زقرو وحنيش، الواقع شمال مضيق باب المندب بنحو 160 كيلومترًا. وكانت هذه المناطق خاضعة سابقًا لسيطرة القوات الحكومية اليمنية.

يبلغ عرض مضيق باب المندب، وهو ممر بحري ضيق يشكل نقطة اختناق استراتيجية، نحو 32 كيلومترًا. ويفصل بين شبه الجزيرة العربية إلى الشمال الشرقي والقرن الأفريقي إلى الجنوب الغربي، ويربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي.

وتكتسب هذه الجغرافيا أهمية خاصة؛ فجزيرة ميون، مثلًا، تقسم ممرًا مائيًا للملاحة الدولية مرّ عبّره تاريخيًا نحو 12% من التجارة العالمية.

لم يسيطر الحوثيون على الضفة الأفريقية لمضيق باب المندب، لكن تقدمهم في سبتمبر 2026 ينطوي على تداعيات اقتصادية وأمنية خطيرة على مصر وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا، وقد يؤدي إلى تصعيد الصراعات القائمة في الصومال والسودان.

والحوثيون حركة مسلحة متحالفة مع إيران، تسيطر على معظم أنحاء اليمن وتقاتل الحكومة المعترف بها دوليًا منذ استيلائها على العاصمة عام 2014.

درست الجغرافيا السياسية والأمن البحري عالميًا، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالبحر الأحمر، لأكثر من عقدين. وفي تقديري، لا يقتصر تهديد الحوثيين على الجوانب اللوجستية، بل يشكل أيضًا خطرًا استراتيجيًا على الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر.

فقد اكتسبت السواحل الأفريقية فجأة أهمية أكبر لدى أطراف خارجية تسعى إلى مراقبة الممر المائي المقابل لها أو احتوائه أو الالتفاف عليه. ويتمركز الحوثيون الآن في مواقع عسكرية حول المضيق، ما يجعل التهديد أقرب إلى ممر الشحن الحيوي.

وبات بإمكان جماعة مسلحة من غير الدول، مدعومة من إيران، نشر الصواريخ والألغام والزوارق السريعة على امتداد مساحة واسعة من شرق البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه، تحتفظ إيران بقدرتها على إغلاق مضيق هرمز.

ويزيد ذلك احتمال تعطل الملاحة بالتزامن في ممرين بحريين مهمين يشكلان نقطتي اختناق استراتيجيتين، ما قد يترك السفن من دون مسار آمن عبر البحر الأحمر.

المخاطر على أفريقيا

ينتقل أثر اضطراب الملاحة في البحر الأحمر إلى اقتصادات أفريقيا عبر أربعة مسارات: تكاليف الشحن والتأمين، وإيرادات التواني، وأسعار الطاقة والغذاء، والمخاطر الأمنية البحرية.

دول البحر الأحمر



تواجه مصر أكبر المخاطر المالية المباشرة. ففي عام 2024، أدى تراجع حركة الملاحة في البحر الأحمر بسبب هجمات الحوثيين إلى خسارتها نحو 7 مليارات دولار من إيرادات قناة السويس. وبلغت إيرادات القناة 4.67 مليارات دولار في السنة المالية 2025-2026، بزيادة قدرها 23% مقارنة بالسنة السابقة. لكن استمرار السفن في تغيير مساراتها سيبدد هذا التحسن قريبًا.

جيبوتي وإثيوبيا وإريتريا

فرّ أكثر من ألفي شخص من القتال في غرب اليمن، وعبروا إلى السواحل الشمالية لجيبوتي. وأدى تجدد القتال إلى ارتفاع عدد النازحين منذ بدء التصعيد مطلع سبتمبر 2026 إلى نحو 94 ألف شخص.

وتُعد جيبوتي أيضًا ممرًا رئيسيًا للتجارة الخارجية لإثيوبيا، الدولة الحبيسة التي يمر نحو 95% من تجارتها عبر جيبوتي.

وتواجه إريتريا بدورها مخاطر بسبب موقعها على امتداد خطوط المواجهة. ويمنحها هذا الموقع أهمية استراتيجية لدى السعودية ومصر، اللتين تسعيان إلى الحد من نفوذ إيران والحوثيين على الجانب الأفريقي من البحر الأحمر.

الصومال والسودان

تفاقم أزمة الحوثيين الأزمات القائمة في الصومال والسودان، حيث تتبادل جماعة الحوثيين وحركة الشباب الصومالية الأسلحة وتكنولوجيا الطائرات المسيّرة والتدريب، مقابل تسهيل أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. ويجري ذلك في وقت تحاول فيه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال احتواء حركة الشباب.

ونتيجة لذلك، بلغ عدد حوادث القرصنة قبالة السواحل الصومالية في عام 2026 أعلى مستوى له منذ عشر سنوات. وأقرّ الصومال في سبتمبر 2026 قانونًا لمكافحة القرصنة يهدف إلى منع عمليات الخطف في البحر.

وفي السودان، وصل الدعم الإيراني إلى بعض مكوّنات القوات المسلحة السودانية التي تقاتل قوات الدعم السريع المدعومة من الإمارات العربية المتحدة.

وبحلول منتصف عام 2024، أفادت تقارير بأن الحوثيين بدأوا مساعدة إيران في إمداد الجيش السوداني بالأسلحة. وفرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على شخصيات سودانية بارزة بسبب صلاتها بإيران.

والنتيجة مقلقة: فالساحل الأفريقي للبحر الأحمر لا يواجه تهديد الحوثيين فحسب، بل بدأ يخدم مصالحهم أيضًا.

التنافس على النفوذ السياسي

بدأت التحولات الجيوسياسية الراهنة في البحر الأحمر قبل هجوم الحوثيين. ففي يناير 2024، وقّعت إثيوبيا مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال الانفصالي للحصول على منفذ إلى ساحل البحر الأحمر وإنشاء قاعدة بحرية، مقابل التمهيد لاحتمال الاعتراف بالإقليم. وعارضت الصومال وإريتريا ومصر الاتفاق، وأنشأت الدول الثلاث، خلال أقل من عام، آلية أمنية مشتركة.

ومنذ ذلك الحين، تسارعت وتيرة التعاون الأمني الإقليمي. ففي يوليو 2026، استضافت السعودية محادثات أسفرت عن إنشاء تحالف متعدد الجنسيات للدفاع البحري، بمشاركة 14 دولة، من بينها مصر وجيبوتي والسودان والصومال.

واستُبعدت الإمارات عقب اشتباكات مع قوات مدعومة من السعودية في اليمن في ديسمبر 2025، كما استُبعدت إثيوبيا.

وفي الوقت نفسه، برز اصطفاك منافس يضم الإمارات وإسرائيل وإثيوبيا، تعزّز باعتراف إسرائيل بأرض الصومال في ديسمبر 2025. وفي المقابل، تصطف الصومال وتركيا ومصر والسعودية.

وسعت إيران أيضًا إلى ترسيخ وجود عسكري على امتداد ممر البحر الأحمر، بما في ذلك في السودان. أما إريتريا، فتستفيد من موقع ساحلها الاستراتيجي لتعزيز مكانتها الإقليمية وموازنة النفوذ الإثيوبي.

والنتيجة تنافس متصاعد على النفوذ، توظف فيه قوى الشرق الأوسط الموقع الاستراتيجي لأفريقيا على نحو متزايد.

ما العمل؟

لا تستطيع أي دولة أفريقية حماية مضيق باب المندب بمفردها، لكن بإمكان الحكومات الحد من بعض التداعيات عبر تنويع خيارات الوصول إلى الموانئ ومسارات التجارة البرية. ومن الإجراءات المباشرة الأخرى تعزيز القدرات الأمنية البحرية إقليميًا.

وفي أغسطس 2026، التزمت الدول الموقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، بصيغتها الموسعة المعروفة بتعديل جدة، بتشكيل قوة مهام مشتركة لمكافحة القرصنة.

وسيتوقف نجاح المبادرة على قدرة الحكومات على توفير السفن والمعلومات الاستخباراتية والأفراد والأطر القانونية اللازمة لتحويلها إلى آلية أمنية فاعلة.

ولم تشرع الدول الأفريقية بعد في بلورة أجندة استراتيجية أشمل، لكن سيطرتها على الممرات البحرية الضيقة تمنحها نفوذًا دبلوماسيًا أكبر. ويتمثل التحدي في توظيف هذا النفوذ من دون أن تصبح أطرافًا تعمل بالوكالة في مواجهة أوسع نطاقًا في الشرق الأوسط.

<https://theconversation.com/reach-their-expand-bels-as-risks-growing-face-states-sea-red-africas>



مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

-  0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
-  0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
-  a b a a d s t u d i e s
-  a b a a d s t u d i e s
-  Abaad Studies & Research Center
-  مركز أبعاد للدراسات والبحوث

abaadstudies@gmail.com

info@abaadstudies.org

www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

Abaad Studies & Research Center (Abaad) is a non-profit organization that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No.

(436) issued on October 18 2010.

focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties, terrorism, freedoms as well as economic and social issues.